

المقاربات الإقليمية

لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي

الملخص

يتناول هذا الكتاب مفهوم الحلّ الإقليمي للصراع العربي- الإسرائيلي والمقاربة الإقليمية لحلّ هذا الصراع باعتبارها إحدى المقاربات المهمّة المطروحة في الوقت الحاضر.

يوضح الكتاب أن المقاربة الإقليمية للصراع تنطلق من فرضية أساسية، حسب الطرف الأميركي المبادر إلى هذه المقاربة، تقوم على أنّ مقاربة الحلّ الثنائي الفلسطيني- الإسرائيلي قد فشلت، ولذلك بات الأمر يستدعي الانتقال إلى مقاربة إقليمية لحلّ الصراع والوصول إلى تسوية من خلال تحقيق اتفاق إقليمي مدعوم دولياً يُشرك أطرافاً إقليمية قادرة على تقديم إجراءات وضغوط لإجبار الطرفين على الدخول في عملية التسوية لإنهاء حالة الصراع في المنطقة، وتحييد "القوى المتطرفة" لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

تدور فصول الكتاب حول ثلاثة عناوين رئيسية، أولها مبادرة إدارة الرئيس الأميركي ترامب أو ما يسمى "صفقة القرن"، وثانيها الحلّ الإقليمي للصراع العربي- الإسرائيلي: المفهوم المطروح، وآخرها

المقاربات الإقليمية للصراع العربي - الإسرائيلي: الأطراف والمطالب والمستقبل. كما يتضمن الكتاب ملحقاً توضيحياً للأفكار التأسيسية للحلّ الإقليمي وفق مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، اعتمد على الأفكار التي طرحها مروان معشر، الدبلوماسي الأردني السابق ومدير الأبحاث في مركز كارنيغي، في مقال له على موقع المركز الإلكتروني بتاريخ ٢/٩/٢٠١٠، وحمل عنوان: مقارنة إقليمية للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية.

يتناول الفصل التمهيدي للكتاب أهمّ التسريبات بشأن "صفقة القرن" والتي تدور حول "إجراءات بناء ثقة"، ومن بينها توقف الإسرائيليين عن مصادرة أراضٍ جديدة للاستيطان، وتوقف البناء في الكتل الاستيطانية القائمة، وإعلان الالتزام "الشكلي" بحلّ الدولتين، ونقل صلاحيات من المنطقة (ج) في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة إسرائيليًا إلى السلطة الفلسطينية. على أن يواصل الفلسطينيون التنسيق الأمني الكامل، ويتوقفون عن السعي للحصول على اعترافات دولية جديدة بالدولة الفلسطينية، وقطع رواتب أسر الشهداء والأسرى. وأن تقوم الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية، والإمارات، بالسماح بحركة الطيران الإسرائيلي للركاب، ومنح تأشيرات لرجال الأعمال، والقيام بإجراءات مماثلة تتعلق بخطوط الاتصال.

يسلّط الكتاب الضوء في فصله الأول على أهمية البعد الإقليمي في طرح حلّ للقضية الفلسطينية ومبررات الاختيار لهذا البعد، ومن أهمّها: انسداد في أفق المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية ووصول جهود الرباعية الدوليّة إلى طريق مسدود، مع احتمال تصاعد المقاومة في الضفة الغربية وانهيار السلطة الفلسطينية أو حلّها، وتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وبروز تيارات إسلامية متشددة، وعدم وجود استعداد لدى الإسرائيليين للموافقة- من حيث المبدأ- على قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وأخيراً بروز وجهة النظر القائلة إنّ مشاركة أطراف إقليمية في الحلّ أمر يزيد من فرص نجاحه، والتي تبناها الجانب الإسرائيلي في عدّة اقتراحات ومناسبات أهمّها: مقترح مستشار الأمن القومي الإسرائيلي "غيورا إيلاوند" عام ٢٠٠٤، ومقترح عضو الكنيست الإسرائيلي ورئيس حزب Yesh Atid "يائير لايبند" عام ٢٠١٥، ومقترح الخبير في الاستخبارات وشؤون الشرق الأوسط في معهد أيزنهاور "آفي ميلاميد" عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى القمة الرسمية التي جمعت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالرئيس الأميركي دونالد ترامب في شباط/ فبراير ٢٠١٧.

ثم ينتقل الكتاب إلى عناصر الحلّ الإقليمي المطروح ويصفها بأنها غير واضحة المعالم، حيث لا يوجد أيّ شيء محدد أو واضح لأيّ من الطرفين بخصوص القضايا التي شكّلت وتشكّل موضوع التفاوض بين

الفلسطينيين وإسرائيل، وأهمها الحدود والانسحاب، والقدس، واللاجئون، والأمن، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والمستوطنات، والوصول إلى الموارد الطبيعية، والمياه، والأرض الصالحة للزراعة. ويخلص إلى أنّ هذا الحلّ في هذه المرحلة ليس أكثر من آية أو تصوّر أو منهج دون عناصر محدّدة.

أمّا عن أشكال الحلّ الإقليمي المطروح فيتحدث الكتاب عن حلّ الدولتين، ومعوقات الوصول إلى هذا الحلّ مع النتائج المترتبة على إعاقة حلّ الدولتين وموقف كلّ من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمثّل الشكل الثاني من الحل مشروع "غزة الكبرى" بضم أجزاء واسعة من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة لتكون دولة فلسطينية مستقلة تستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ويتمثّل الشكل الثالث للحلّ في بينيلوكس* أردني- فلسطيني- إسرائيلي أو كونفدرالية عربية- يهودية أو إعادة إحياء "الخيار الأردني" و"الوطن البديل".

ويختتم الفصل الأول بتوضيح الآثار المترتبة على طرح الحلّ الإقليمي على الجانب الفلسطيني، وهي إعادة النهج الإقليمي المقترح في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية إلى المربع الأول، وتسهيل دخول

* بمعنى اتحاد اقتصادي على شاكلة الاتحاد الاقتصادي الذي جمع ثلاثة من الممالك في أوروبا هي بلجيكا، وهولندا، ولوكسيمبورغ، بين عامي ١٩٤٤-١٩٦٠، حيث تشكل كلمة بينيلوكس أول حرفين من اسم كل دولة من الثلاث باللاتينية.

إسرائيل إلى العمق العربي، والتطبيع معها من قبل دول عربية وإسلامية؛ وبالتالي إجهاض ما تبقى من آثار للمقاطعة الشعبية والرسمية ضد إسرائيل.

يتعمق الكتاب في فصله الثاني بتشخيص واقع الصراع والأطراف المشاركة فيه وتصوراتها له، ورؤية كل طرف للحل، وتصورات الأطراف، بالإضافة إلى التفصيل بموقف أطراف الرعاية الدولية لعملية السلام التي ستضمن تقريب وجهات النظر والتزام الأطراف المعنية بتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات. ثم يتطرق الكتاب إلى فشل الحلّ الثنائي الفلسطيني- الإسرائيلي؛ حيث أثبتت تجربة أوسلو، وجولات المفاوضات التي تلتها، سواءً على صعيد ثنائي أو مع وجود أطراف دولية، أثبتت وصول عملية التسوية إلى طريق مسدود بسبب تعذر توفير شروط نجاح المقاربات الثنائية.

ويبين الكتاب المقاربة الإقليمية لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي بذكر المشاريع والتصورات المقترحة مثل: مشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع الأورومتوسطي، والمبادرة العربية للسلام. فيوضح مسألة المقاربة الإقليمية لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من منطلق إقليمي يتمثل بإقامة علاقات مشتركة بين الدول العربية وإسرائيل تستطيع خلق بيئة مناسبة لتسوية الصراع من خلال تخفيض عبء الإنفاق العسكري والاتجاه نحو التنمية الاقتصادية

بربط الاقتصاد العربي والإسرائيلي بالاقتصاد العالمي ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الثقافة الديمقراطية والسلام في المنطقة، عِوَضاً عن الحروب والنزاعات المستمرة. ويختتم هذا الفصل من الكتاب بجملة من التصورات حول مستقبل الحلّ للصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء المقاربة الإقليمية تتناول "الالتزامات" أو "التنازلات" التي طُلبت أو يمكن أن تُطلب من الأطراف الرئيسية والمكاسب التي يمكن تحقيقها، وأخيراً ما يمكن أن يُعيق أو يسهّل هذه المقاربة وتوصلها لحلّ الصراع.